

المصدر : عكاظ
التاريخ : 04-08-2005
العدد : 14222
المسلسل : 46
الصفحات : 16

ملف صحفي

البيعة

المصدر : عكاظ
التاريخ : 04-08-2005
العدد : 14222
الصفحات : 16
المسلسل : 46

٢٢٤ تريليون قدم مكعب احتياطي المملكة

مبادرة الملك عبدالله نقلة نوعية لصناعة الغاز السعودية



الامير فيصل بن تركي

السكان الى جانب توفير الخدمات الضرورية.

وتمثل هذه الاتفاقيات نقلة نوعية للاستثمار تساعد في تطوير الصناعة الوطنية وبخاصة في مجال صناعة البتروكيماويات التي تزداد حاجتها للغاز كقلم و كوقود نظيف غير ملوث للبيئة في مجالات انتاج الكهرباء وتحلية المياه وصناعة الاسمنت وغيرها.

ويقدر احتياطي المملكة من الغاز بنحو ٢٢٤ تريليون قدم مكعب، وتحثل المملكة موقع رابع اكبر احتياطي من الغاز في العالم، اضافة الى ان صناعة الغاز يكامل مراحلها تشكل عنصراً من العناصر الاساسية التي تساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتوفر ايضا ٣٥ الف فرصة عمل.ومن المتوقع زيادة الاستثمارات في قطاع الغاز سواء لغرض التصدير بشكل سائل او عبر الانابيب او لغرض الاستخدام المحلي، خصوصاً في ظل الدور المتزايد للغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي وخصوصاً في توليد الكهرباء ودوره كوقود ولقيم في العديد من الصناعات، وتقدر الاستثمارات في مشروعات الغاز الطبيعي العربي للسنوات الخمس القادمة بحوالي ٣٦ مليار دولار منها ١٤ مليار دولار لغرض الاستخدام المحلي في الكهرباء وتحلية المياه والصناعة. وقد سجل استهلاك المملكة من الغاز نمواً منذ بداية الثمانينات بمعدل ١١٪ سنوياً، مما يجعل نصيب الفرد من استهلاك الغاز

بالمملكة يصل الى حوالي ١٨٠ قدماً مكعباً يومياً، وهو من بين الاعلى عالمياً، وحسب

بنظرة جديدة لتكون الطاقة القصوى للغاز مستغلة بشكل دائم.

وتشير التوقعات الرسمية الى ان العوائد الاقتصادية ستزداد بشكل كبير مع اكتشاف الغاز غير المصاحب في منطقة الربع الخالي، حيث لن تقتصر الفائدة من مثل هذه الاكتشافات على امداد صناعات المملكة المتنوعة بالوقود والقيم فحسب بل سيؤدي الى ضرورة حفر ابار وم خطوط انابيب وانشاء معامل معالجة وبنية تحتية للتصدير واقامة صناعات القيمة المضافة من قبل المستفيدين من توفير الغاز مما يعني وجود التأثير المضاعف الذي سيسهم في توسيع اقتصاد المملكة.

وتعتبر الاتفاقيات لثلاث التي ابرمتها المملكة في مارس من العام الماضي مع خمس شركات عالمية متخصصة في مجال الغاز وتبلغ قيمتها الاولى بنحو ثلاثة مليارات دولار. تعتبر مرحلة جديدة في مسيرة تطوير مشاريع الغاز، فقد عملت المملكة على تعزيز الثقة في البيئية الاستثمارية التي هيأتها للاستثمار في الاستثمارات الاجنبية من خلال العمل على توفير الضمانات الكافية لسمامية رؤوس الاموال الاجنبية، من اجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني والتي من ابرزها تنوع مصادر الدخل وتوسيع قاعدته الانتاجية وبخاصة القطاع الصناعي وتوفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية، اضافة الى النهضة التخمومية التي ستشهدهما المناطق التي تقع بها مشاريع الغاز التي من شأنها العمل على تهيئة بيئة عملية لآلاف

محمد عبداللله (الخدمات)

اولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اهتماما كبيرا بالتنمية الاقتصادية، وساهم من خلال الخطوات المتسارعة في رسم السياسة الاقتصادية المستقبلية للمملكة، الامر الذي تمثل في انشاء المجلس الاقتصادي الاعلى ومن الانظمة والقوانين المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال الاستثمار في مجال الغاز بالربع الخالي حيث قادت تلك الجهود التي في توقيع الاتفاقيات مع الشركات العالمية بالاشتراك مع ارامكو السعودية في بعض المناطقت المتعددة بالربع الخالي الامر الذي اعطى زحماً كبيراً لتقوية الاقتصاد السعودي في بعض المناطق المتعددة بالربع الخالي، الامر الذي يعطي زحماً كبيراً لتقوية الاقتصاد السعودي في المرحلة القادمة، لاسيما وان المملكة وفقا للمعطيات المتوافرة تمتلك احتياطياً كبيراً من الغاز يأتي في المرتبة الرابعة بعد روسيا والجزائر وايران.

وقد جاءت تحركات المملكة الاستراتيجية في النفاذ مع الشركات العالمية انسجاماً مع مبادرة الملك عبداللله الرامية الى استكشاف وتطوير مزيد من موارد الغاز الطبيعي لتحقيق المزيد من التوسع والتنوع للاقتصاد الوطني، حيث اخذت هذه الاستراتيجية بالتحرك بكل دعم حكومي، استناداً الى حقيقة ان وفرة الغاز اليوم اكثر من الطلب لذلك اصبح من الاممية بمكان التركيز على استعمالات الغاز

التوقعات فان استهلاك الغاز سيتضاعف ليصل الى حوالي ٨ بلايين قدم مكعب يومياً عام ٢٠١٠ وحوالي ١٢,٥ بلايون قدم مكعب عام ٢٠٢٥ وحوالي ٥٥ بالمائة من الزيادة في الطلب ستكون من القطاع الصناعي لاستخدامه وقوداً ولقيماً للصناعات البتروكيماويات وغيرها بلاضافة الى توقيع ١٢٥ الف فرصة عمل.ومن المتوقع زيادة الاستثمارات في قطاع الغاز سواء لغرض التصدير بشكل سائل او عبر الانابيب او لغرض الاستخدام المحلي، خصوصاً في ظل الدور المتزايد للغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي وخصوصاً في توليد الكهرباء ودوره كوقود ولقيم في العديد من الصناعات، وتقدر الاستثمارات في مشروعات الغاز الطبيعي العربي للسنوات الخمس القادمة بحوالي ٣٦ مليار دولار منها ١٤ مليار دولار لغرض الاستخدام المحلي في الكهرباء وتحلية المياه والصناعة. وقد سجل استهلاك المملكة من الغاز نمواً منذ بداية الثمانينات بمعدل ١١٪ سنوياً، مما يجعل نصيب الفرد من استهلاك الغاز

بالمملكة يصل الى حوالي ١٨٠ قدماً مكعباً يومياً، وهو من بين الاعلى عالمياً، وحسب بنظرة جديدة لتكون الطاقة القصوى للغاز مستغلة بشكل دائم.



عبدالرحمن الراشد

المساندة.

وفقاً للأجندة المقررة فإنه سيتم استهلاك الغاز المنتج محلياً لتعزيز شبكة الغاز الرئيسية والتي تبلغ طاقتها حالياً سبعة بلايين قدم مكعب حيث تشير التوقعات لوصول حجم الطلب على الغاز في المملكة عام ٢٠٢٥ الذي حوالى ١٤ مليار قدم مكعب في اليوم، إضافة الى ان هناك ١٧ مشروعاً للبتروكيماويات باستثمارات تصل الى ٢٠ ملياراً تنتظر مشروعات الغاز الطبيعي، حيث سيسهم توفر هذا المنتج في قيام تلك المشروعات الهامة والفاعلة في الاقتصاد الوطني.

وتقدر بعض الدراسات ان لكل وظيفة اساسية في مشروعات الغاز الرئيسية ما يقارب من ٣-٤ وظائف فرعية في المشروعات المصاحبة والخدمية، ومن المعلوم ان كثافة التوظيف تزداد مع التدرج في مشروعات سلسلة القيمة، وبناء على ذلك فإن الزيادة الحقيقية في عدد الوظائف المستحدثة تكن في المشروعات اللاحقة التي سوف تنشأ نتيجة وجود الوقود واللقم اللذين سيوفرهما اكتشاف و انتاج الغاز.

وفي هذا الصدد اوضح صاحب السمو الملكي الامير

فيعصل بن تركي مستشار وزارة البترول والثروة المعدنية، بشأن استخدام الغاز من النفط وما اذا كان يعتبر ضمن الخطط التنموية القادمة للمملكة.. اوضح ان الوقود المتوفر للسوق المحلية بكميات كبيرة من الزيت والغاز، ولدينا ميزة كبيرة لا توجد في مناطق اخرى من العالم، حيث يتوفر الوقود بأسعار منافسة، ويختار المستهلك ما هو مجد له، فالغاز والزيت متوفران.

واضاف: ان المملكة لديها برامج جبرى وستحدث نقلة شوعية في هذا الاطار، حيث ستدخل منتجات بتركيماوية جديدة بكميات مناسبة لبناء هذه المصانع، وعموماً فإن الغاز لن يكون بديلاً عن النفط، بل الاثنان سيكملان بعضهما، واكد ان الفرص المتاحة للقطاع الخاص بالاستثمار في صناعة الغاز كبيرة وهناك مصانع تعتمد على الغاز بشكل كبير مثل المصانع البتركيماوية ويملكها مستثمرون وتطرح أسهمها ويحصلون على قروض من البنوك السعودية وهناك مشروعات صناعية اخرى سواء كانت صناعات ثقيلة او صغيرة وهناك فرص للاستثمار في الانابيب وشبكات التوزيع وهذا حاصل بالرياض، وقال عبدالرحمن عبدالعزيز رئيس لجنة البترول والغاز بوزارة البترول والثروة المعدنية ان الاتفاقيات المبرمة مع الشركات العالمية في مجال التنقيب و انتاج الغاز في الربيع الحالي، تنص على بنود كثيرة من أهمها التوظيف والتدريب والشراء من السوق المحلي « ٤٠٪ » من احتياجات الشركات السوق المحلية»

وبكذلك معالجة الاستكشاف على احسن الطرق الفنية، العالمية، والالتزام بافتاقيات وقواعد السلامة والبيئة وهذه الاتفاقيات موقع عليها من قبل الشركات والوزارة تتابعها اولاً بأول.

بذوره اكد عبدالله السيف نائب الرئيس الاعلى للاستكشاف والانتاج بأرامكو السعودية، ان قطاع الغاز في ارامكو مهم للغاية، والتطور الحالي الذي تعيشه الشركة هو انعكاس للاهمية المنوطة لهذا القطاع، ومن ناحية استراتيجية ارامكو في التوسع في انتاج الغاز، فإنه وفقاً لاستراتيجية المملكة في مجال الغاز فإن ارامكو ستستمر بكل جد في بذل جهودها في تنفيذ العديد من المشروعات.

اما خالد الفالح نائب الرئيس للتنقيب بشركة ارامكو السعودية فقال: ان صناعة البتركيماويات في المملكة توسعت من ٢٠ عملاً كيميائياً في السبعينات تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار الى ٣٠٠ معمل في عام ٢٠٠٠ باستثمارات تبلغ نحو ٢ مليار دولار ومع توقعات بأن يصل عدد هذه المعامل الى ٥٠٠ معمل في عام ٢٠٠٥، مضيفاً ان صناعة البتركيماويات في المملكة تنتج اليوم اكثر من ١٠ منتجاً تباع في اكثر من ٥٠ دولة وتعد قيمة مبيعاتها نحو ١٠ مليارات دولار سنوياً.

وتوقع ان تؤدي الاتفاقيات التي وقعت مؤخراً بين المملكة و ارامكو السعودية وشركات البترول العالمية الى زيادة احتياطات الغاز في المملكة بما يساعد على توفير الوقود للمشاريع النرمزة في قطاع البتركيماويات. واكد عبدالرحمن الراشد

رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، ان فتح الاستثمار في قطاع الغاز يأتي ضمن منظومة متكاملة من الانظمة والقرارات التي اتخذتها المملكة بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية في الوطن وت تنمية الاقتصاد الوطني وحديثة، منها على سبيل المثال تأسيس المجلس الاعلى ومجلس البترول الاعلى والهيئة العامة للاستثمار واصدار نظام الاستثمار الجديد ونظام ضريبة استثمار الغاز الطبيعي ونظام ضريبة الدخل ونظام الاجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية وتخفيض الجمارك وفتح الاستثمار في قطاع البنوك والاتصالات، و اوضح، بسام

يودي (خبير اقتصادي) ان المملكة من اكبر الدول التي تمتلك احتياطات نفطية على مستوى العالم، كما انها في الترتيب الرابع عالمياً بالنسبة لاحتياطات الغاز المؤكدة، والتي تتركز في معظمها بالمنطقة الشرقية، وبالتالي فإن المنطقة تعتبر مهد صناعة الطاقة ليس فقط على مستوى المملكة بل على مستوى العالم، مشيراً الى ان التوجه الجديد من قبل الدولة هو العمل على تعزيز القيمة المضاعفة وإضافة الاستثمارات بالمملكة من الغاز لتحقيق أكبر قيمة مضافة من النفط بدل ان يتم بيعه بشكل خام وهذا توجه ايجابي للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن المنطقة الشرقية ستكون المستفيد الأول من هذه التوجهات بحكم قربها من عناصر الاستخراج التي تحقق لها ميزة نسبية وايضا ميزة نسبية اتلفسة فيما يتعلق باستثمارات الطاقة.